

## التقييم: التقرير السنوي

١- وافق المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثلاثين بعد المائة المعقودة في عام ٢٠١٢ على سياسة التقييم في المنظمة<sup>١</sup>. وتتطلب السياسة أن ترفع الأمانة تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التقييم إلى المجلس التنفيذي. ويقدم هذا التقرير السنوي ما يلي: (أ) معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسة التقييم في المنظمة، بما يشمل خطتي العمل بشأن التقييم على نطاق المنظمة للثلاثين ٢٠١٤-٢٠١٥ والثلاثين ٢٠١٦-٢٠١٧،<sup>٢</sup> (ب) ملخصات لآخر ١٣ تقييماً وأحدث المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات الواردة في التقرير المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة المعقودة في أيار/ مايو ٢٠١٥ بهدف توثيق التعلم التنظيمي المرتبط بالنتائج والتوصيات.

### التقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ سياسة التقييم

#### تعزيز القدرة على تنفيذ وظيفة التقييم المؤسسي

٢- مازال تعزيز التقييم والتعلم التنظيمي عنصراً من العناصر الحاسمة في عملية إصلاح المنظمة الجارية. ويواصل مكتب التقييم تنفيذ إطار تعزيز التقييم والتعلم التنظيمي في المنظمة<sup>٥</sup> الذي عُرض على لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في اجتماعها الحادي والعشرين<sup>٦</sup>. ويتضمن الإطار ستة مجالات رئيسية للعمل وهي التالية: (١) تهيئة بيئة مواتية وتصريف الشؤون؛ (٢) القدرة على التقييم والموارد؛ (٣) خطة عمل التقييم ونطاقه وطرقه؛ (٤) التوصيات المنبثقة عن التقييم ورد الإدارة؛ (٥) التعلم التنظيمي؛ (٦) التواصل بشأن أعمال التقييم.

١ المقرر الإجرائي م ١٣١ (١) (٢٠١٢).

٢ الوثيقة م ٥/١٣٥، الملحق، اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة (انظر المحضر الموجز للمجلس التنفيذي في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة، الجلسة الثانية، الفرع ٢ (الوثيقة م ١٣٥/٢٠١٤/٢ سجلات/١) (بالإنكليزية)).

٣ الوثيقة م ٤٤/١٣٨، الملحق، اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة (انظر المحضر الموجز للجلسة الرابعة عشرة، الفرع ٣: الوثيقة م ١٣٨/٢٠١٥/٢ سجلات/٢) (بالإنكليزية).

٤ الوثيقة م ٧/١٣٧.

٥ متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

[http://who.int/about/who\\_reform/documents/framework-strengthening-evaluation-organizational-learning.pdf?ua=1](http://who.int/about/who_reform/documents/framework-strengthening-evaluation-organizational-learning.pdf?ua=1) (تم الاطلاع في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٦).

٦ الوثيقة م ٣٨/١٣٦، أحاط المجلس علماً بها في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة (المحضر الموجز للجلسة الرابعة عشرة، الفرع ٤: الوثيقة م ١٣٦/٢٠١٥/٢ سجلات/٢) (بالإنكليزية).

٣- وفيما يتصل بتهيئة بيئة مواتية وتصريف الشؤون، يضطلع مكتب التقييم المستقل الآن بوظائفه منذ أكثر من سنة ويشارك مشاركة نشطة في التقييمات المؤسسية/ المركزية ودعم التقييمات اللامركزية. وفيما يتعلق بالقدرة على التقييم والموارد، عين مكتب التقييم مؤخراً رئيساً للتقييم وموظفاً مسؤولاً عن البرامج وموظفاً مهنيّاً مبتدئاً لتعزيز قدرته. وعلاوة على ذلك، جُددت الشبكة العالمية للتقييم بتحسين تحديد أدوارها ومسؤولياتها وأساليب عملها. وما زالت تعد جزءاً لا يتجزأ من عملية إضفاء الطابع المؤسسي على التقييم في المنظمة. ويتواصل تعزيز قدرة مكتب التقييم عبر قائمة بخبراء في مجال التقييم سبق تأهلهم لدعم أعمال التقييم في المنظمة. وتعتمد التقييمات المؤسسية/ المركزية والتقييمات اللامركزية على دعم خبراء خارجيين. ويتاح دليل المنظمة عن ممارسات التقييم<sup>١</sup> حالياً عبر نظام الأمانة العالمي للتعليم والإدارة iLearn كأداة إلكترونية تستهدف الموظفين على مستويات المنظمة الثلاثة للاستعراض والتعلم الذاتي. واستناداً إلى الدروس المستخلصة من التقييمات الأخيرة، سيحدث الدليل ويتاح للموظفين كأداة تفاعلية على الإنترنت.

٤- وفيما يخص خطة العمل والنطاق والطرائق، استعرض فريق السياسات العالمية خطة العمل للثانية ٢٠١٦-٢٠١٧ التي تشمل التقييمات المؤسسية/ المركزية واللامركزية المقررة وبُحثت هذه الخطة مع لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة واستعراضها المجلس واعتمدها في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة.<sup>٢</sup>

٥- وبالنسبة إلى مجالي العمل المتعلقين بالتوصيات المنبثقة عن التقييم ورد الإدارة والتعلم التنظيمي، استعرضت عدة تقييمات استُكملت مؤخراً وتلخّص النتائج في الفقرات من ٢٣ إلى ٥٨ الواردة أدناه. وفي الوقت ذاته، يجري تصميم نظام للتنبّع من أجل دعم هذين المجالين المهمين من مجالات العمل. وفيما يرتبط بالتواصل بشأن أعمال التقييم، دُشن الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، يعقد مكتب التقييم جلسات إعلامية منتظمة بشأن التقييمات الجارية والمستكملة تستهدف الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الداخلية وسوف يُصدر أول عدد لنشرته الإخبارية الإلكترونية الفصلية في نيسان/ أبريل ٢٠١٦.

٦- وفي عام ٢٠١٥، يسرّ مكتب التقييم إجراء خمسة استعراضات من جانب وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة أي ما يلي: (١) منع الاحتيال والكشف عنه في منظومة الأمم المتحدة؛ (٢) وضع وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة؛ (٣) خدمات أمين المظالم على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (٤) التخطيط لتعاقب الموظفين في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ (٥) قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها. ويتضمن تقرير الأمانة المقدم إلى المجلس الحالي عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة<sup>٣</sup> المزيد من التفاصيل عن تنفيذ التوصيات المتصلة باستعراضات الوحدة. وقد شارك مكتب التقييم أيضاً بصفته عضواً نشطاً في فريق إدارة التقييم الذي عقدته وحدة التفتيش المشتركة لإجراء التقييم الرائد المعنون "استعراض تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتجميعها" بالتركيز بوجه خاص على استئصال الفقر. واستُكملت مسودة التقرير عن استعراض التقييمات في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥. وستقدم نتائج التوجهات لتعزيز مساهمة تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتدعيم ملكيتها الوطنية من ضمن التوصيات الأخرى.

١ على الموقع الإلكتروني التالي: [http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/96311/1/9789241548687\\_eng.pdf](http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/96311/1/9789241548687_eng.pdf) (تم الاطلاع في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٦).

٢ انظر المحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة، الجلسة الرابعة عشرة، الفرع ٣ (الوثيقة EB139/9/2/ سجلات/٢ (بالإنكليزية)).

٣ الوثيقة EB139/9/2/ سجلات/٢ (بالإنكليزية).

٧- كما يَسرّ مكتب التقييم استعراضات أخرى للمنظمة أجرتها كيانات خارجية مثل استعراض المعونة المتعددة الأطراف الذي أجرته حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والتقييم الأسترالي المتعدد الأطراف للأداء.

### خطة العمل بشأن التقييم على نطاق المنظمة والأعمال الجارية الأخرى

٨- ترسي خطة العمل بشأن التقييم المعتمدتان للثلاثية ٢٠١٤-٢٠١٥ والثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ الأساس للأنشطة الحالية. وهناك عدة تقييمات مُرحّلة تشمل التقييمات المستهلة في عام ٢٠١٥ والمُقرّر استكمالها في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، أُرجئت ثلاثة تقييمات شملت خطة العمل للثلاثية ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى الثلاثية ٢٠١٦-٢٠١٧ نتيجة للعمل الإضافي الناشئ عن الفريق المعني بالتقييم المبدئي للإيولا أأ وهي التالية: القيادة والإدارة في المنظمة - المرحلة الثالثة من تقييم إصلاح المنظمة؛ تنفيذ سياسة التقييم في المنظمة وإطار تعزيز التقييم والتعلم التنظيمي (استعراض الأقران لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم)؛ تقييم الاستعانة بالموظفين المهنيين الوطنيين على الصعيد القطري.

٩- وتمثّل أحد محاور التركيز الرئيسية لعمل مكتب التقييم خلال عام ٢٠١٥ في دعم عمل الفريق المعني بالتقييم المبدئي للإيولا الذي أنشئ استجابةً للقرار EBSS3.R1 المعتمد في الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي بشأن طارئة الإيولا المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقدم الفريق تقريره الأول إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين<sup>١</sup> ورُفع التقرير الختامي في تموز/يوليو ٢٠١٥. وصدر رد الأمانة على تقرير الفريق في آب/أغسطس ٢٠١٥. وأتاحت توصيات الفريق المزيد من الفرص لتوجيه عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستجابة العالمية للآزمات الصحية والتابع للأمين العام للأمم المتحدة، ومداولات لجنة المراجعة المعنية بدور اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) في مواجهة فاشية الإيولا والاستجابة لها، والفريق الاستشاري التابع للمدير العام والمعني بإصلاح عمل المنظمة في الفاشيات والطوارئ ذات العواقب الصحية والإنسانية. كما يعكف مكتب التقييم على تجميع العبر المستخلصة والتوصيات الناشئة عن مختلف عمليات التقييم والاستعراض الأخرى التي تناولت الاستجابة لفاشية مرض فيروس الإيولا. ونُظمت جلسة إعلامية بشأن الدراسات المضطلع بها استجابةً لفاشية مرض فيروس الإيولا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ قبل انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي وفتح باب المشاركة فيها للدول الأعضاء والجهات الشريكة الرئيسية الأخرى.

١٠- واستُكمل تقييم وجود المنظمة في البلدان وهو أحد التقييمات المؤسسية ذات الأولوية ضمن خطة العمل للثلاثية ٢٠١٤-٢٠١٥ في الفصل الأول من عام ٢٠١٦. واستهدف هذا التقييم تقدير مساهمة الأمانة في تحقيق الحصائل على صعيد المنظمة وبلوغ الأهداف على المستوى القطري. وتولى فريق خارجي معني بالتقييم إجراء التقييم الذي شاركت فيه كل الجهات صاحبة المصلحة الخارجية والداخلية الرئيسية بما فيها الدول الأعضاء مشاركة واسعة النطاق. وتتضمن التوصيات المنبثقة عن التقييم التوجيهات لتعزيز تحقيق الحصائل على صعيد المنظمة وبلوغ الأهداف على المستوى القطري. وبناءً على هذه التوصيات، عبرت الأمانة عن رد الإدارة بتحديد الإجراءات والمسؤوليات الرئيسية لتنفيذها. وسيُتاح التقرير عن التقييم إلى جانب رد الإدارة وخطة للعمل على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم<sup>٢</sup>.

١ الوثيقة ج٢٥/٦٨.

٢ على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/about/finances-accountability/evaluation/en/> (تم الاطلاع في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦).

١١- ويجري تقييم أثر منشورات المنظمة من جانب فريق خارجي مستقل معني بالتقييم بدعم من مكتب التقييم وفريق مرجعي داخلي. ويهدف التقييم إلى بحث ما يلي: مدى وصول منشورات المنظمة إلى الجماهير المستهدفة، والثغرات الرئيسية في مدى وصولها، وسبب ظهور هذه الثغرات؛ والفائدة المتصورة لمنشورات المنظمة؛ مدى استخدام منشورات المنظمة كمراجع ومصادر رسمية للمعلومات في صنع القرار في السياقات السريرية والسياسات المتعلقة بالصحة العمومية ورسم السياسات؛ ومدى تنفيذ سياسات المنظمة بشأن المنشورات وتأثير ذلك في منشورات المنظمة. وإذ بدأ التقييم في أواخر عام ٢٠١٥، يتوقع استكمالها في حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١٢- ويجري تقييم وظيفة المنظمة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير على مرحلتين بدعم من خبراء خارجيين مستقلين معنيين بالتقييم. وقد ركزت المرحلة الأولى على تحديد نشاط وضع القواعد والمعايير في المنظمة واقترح فيها إطار لتقييم هذا النشاط. وستستند المرحلة الثانية إلى هذا الإطار لتقييم مجموعة مختارة من أشكال ممثلة لنشاط وضع القواعد والمعايير بناءً على النتائج وتقدم فيها التوصيات. ومن المزمع إتاحة التقرير الختامي في الفصل الثالث من عام ٢٠١٦.

١٣- وشارك مكتب التقييم أيضاً في التقييم الشامل للاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية الذي قررت جمعية الصحة إجراؤه في القرار ج ص ٦٨ع-١٨ (٢٠١٥). وأحاط المجلس علماً بالتقدم المحرز بخصوص هذا التقييم في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة.<sup>١</sup> وعقب المرحلة الأولى، يستهل الفريق المعني بالتقييم حالياً مرحلة جمع البيانات حتى منتصف شهر حزيران/يونيو ٢٠١٦. وسينتهي تحليل البيانات وإعداد مسودة التقرير عن التقييم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وينبغي إتاحة التقرير الختامي عن التقييم بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٤- ويجري مكتب التقييم أيضاً استعراض آلية الدول الأعضاء بشأن المنتجات الطبية المتدنية النوعية/المزورة/المغشوشة التوسيم/المغشوشة/المزيفة بهدف تقديم تقرير عن أداء الآلية والتقدم الذي تحرزه إلى جمعية الصحة في عام ٢٠١٧، عملاً بالمقرر الإجرائي ج ص ٦٨ع (١٢) (٢٠١٥). وقد قررت آلية الدول الأعضاء في اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أن يتولى مكتب التقييم الإشراف على هذا الاستعراض. وزوّدت اللجنة التوجيهية في اجتماعها المعقود في آذار/مارس ٢٠١٦ بمعلومات مفصلة عن الاستعراض شملت الاختصاصات ونهج الاستعراض والاستبيان الاستقصائي. والهدف من الاستعراض الحصول على الرأي المستتير للجهات صاحبة المصلحة الأولية المعنية بالآلية بشأن مدى التقدم الذي أحرزته الآلية من أجل تحقيق أغراضها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ فضلاً عن تحديد الثغرات والتحديات المتبقية وتقديم التوصيات بشأن سبل المضي قدماً.

١٥- وقد حُدّدت ثلاثة تقييمات مؤسسية/مركزية بصفتها تقييمات ذات أولوية ضمن خطة العمل بشأن التقييم للثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ وهي التالية: (١) مساهمة الأمانة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة؛ (٢) القيادة والإدارة في المنظمة: المرحلة الثالثة من تقييم إصلاح المنظمة؛ (٣) تنفيذ سياسة التقييم في المنظمة وإطار تعزيز التقييم والتعلم التنظيمي (استعراض الأقران عبر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم). وفي هذا المضمار، يعمل مكتب التقييم في الوقت الحالي على تحديد اختصاصات أول تقييمين قبل بدء العملية. وسيُجرى استعراض الأقران لتنفيذ سياسة التقييم في المنظمة عبر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في الفصل الأخير من عام ٢٠١٦ عقب التشاور مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

١ الوثيقتان م٣٨/١٣٨ وم٣٨/١٣٨ إضافة ١.

٢ الوثيقة م٣٨/٤٠، الملحق، الفقرة ١٩.

١٦- ومكتب التقييم عضو في الفريق المرجعي المشترك بين الوكالات الذي يضم مكاتب التقييم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ويهدف إلى توفير الرقابة التقنية على تقييم مستقل ومتعدد الوكالات لأنشطة الصندوق الاستئماني للصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل. وقد أنشئ هذا الصندوق الاستئماني في تموز/ يوليو ٢٠١٣ لدعم توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالسلع المنقذة للأرواح بغرض توجيه موارد إضافية إلى تعزيز إتاحة الخدمات المنقذة للأرواح والخاصة بالصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل، بما في ذلك الأدوية الأساسية والأجهزة الطبية رداً على نداء الاستراتيجية العالمية للأمن العام للأمم المتحدة بشأن صحة المرأة والطفل وحركة كل امرأة، كل طفل.

١٧- وأتاح مكتب التقييم خدمات الدعم التقني وضمان الجودة من خلال مشاركته في الفريق المعني بإدارة التقييم لإجراء عدة تقييمات مشتركة للأمم المتحدة وتقييمات لامركزية. وتشمل هذه التقييمات ما يلي: (١) التقييم الخارجي لمشروع خاص بتعجيل التحسينات التغذوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ (٢) تقييم المشروع والصندوق المشتركين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي (الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي)؛ (٣) الاستعراض المستقل للدعم التقني المقدم من الأمانة إلى البلدان من أجل إعداد مذكرات مفاهيم بخصوص الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا؛ (٤) تقييم الأمم المتحدة المشترك لمبادرة الأمم المتحدة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال من أجل تسريع وتيرة تكثيف الإجراءات المتصلة بالأغذية والتغذية. وترد التفاصيل عن التقييمات المذكورة أعلاه وردود الإدارة في الجزء التالي من هذا التقرير.

١٨- والمنظمة هي أيضاً عضو نشط في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وتشارك مشاركة فعالة في اجتماعات الفريق الخاصة برؤساء مكاتب التقييم وفي مختلف فرق العمل التابعة له.

١٩- وبالنسبة إلى التقييمات اللامركزية في إقليم الأمريكتين، تتواءم سياسة التقييم في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مع السياسة المقابلة المتبعة في منظمة الصحة العالمية ومع قواعد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومعاييره نتيجة لذلك. ويشرف مكتب خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على تنفيذ سياسة التقييم في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ويسدي المشورة بشأن المنهجية والتقارير عن التقييمات اللامركزية في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. فضلاً عن ذلك، تعاون المكتب في سياق التقييمات المؤسسية في المنظمة وخصوصاً في إطار تقييم وجود المنظمة في البلدان وهو عضو في شبكة المنظمة العالمية للتقييم. وقد كان هناك ٢٠ تقييماً لامركزياً مكلفاً بإجرائه أو مقررًا تكليفه بإجرائه في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في أواخر عام ٢٠١٥.

## الانتقال من التقييم إلى التعلم التنظيمي

٢٠- يواظب على تتبع نتائج التقييمات المنجزة والتوصيات المنبثقة عنها بهدف تحسين الأداء وتوجيه العمليات الرئيسية لصنع القرار والتخطيط نظراً إلى التشديد على التعلم التنظيمي في إطار المنظمة الجديد بشأن التقييم.

٢١- وقد تم استعراض آخر ١٣ تقييماً أُجري على جميع مستويات المنظمة وتحليل تنفيذ نتائج هذه التقييمات والتوصيات المنبثقة عنها من هذا المنظور. ويرد أدناه عرض النقاط البارزة.

٢٢- كما يلخص أدناه (الفقرات من ٥٩ إلى ٧٠) التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييمات سابقة وغير المستجاب لها بالكامل لدى تقديم التقرير السنوي عن التقييم إلى المجلس التنفيذي في دورته السابعة

والثلاثين بعد المائة المعقودة في أيار/ مايو ١.٢٠١٥ وسيواصل مكتب التقييم رصد تنفيذ التوصيات الواردة في فنتي التقارير ويبلغ عن التقدم المحرز في تقريره السنوي المقدم إلى المجلس.

### برنامج البداية السريعة الخاص بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: التقدم المحرز والتحديات المواجهة من أجل تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠

٢٣- كلف المجلس التنفيذي بإجراء هذا التقييم الخارجي لأثر برنامج البداية السريعة في عام ٢٠١٤. ويعتبر النهج الاستراتيجي إطاراً سياسياً لتعزيز السلامة الكيميائية في جميع أنحاء العالم ويديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والغرض منه هو إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بطرق سليمة طوال دورة عمرها حتى يتسنى بحلول عام ٢٠٢٠ إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها بطرق تقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة ("الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠"). أما الغرض من برنامج البداية السريعة فهو دعم الأنشطة الأولية التمكينية لبناء القدرات والتنفيذ من أجل مساندة تحقيق الهدف المنشود لعام ٢٠٢٠ في مجموعة من البلدان الضعيفة المستهدفة. وقد قدم التقرير الختامي عن التقييم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة (جنيف، من ٢٨ أيلول/ سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥).

٢٤- واستناداً إلى تقييم ١٥٨ مشروعاً ممولاً من الصندوق الاستئماني الخاص ببرنامج البداية السريعة، استخلص التقييم نجاح المشاريع في إنجاز الأنشطة إلى حد بعيد عبر جميع أنماط الأنشطة الرئيسية. واستهدفت هذه المشاريع تحقيق أحد المخرجات الثلاثة التالية أو أكثر: (١) وضع خطة وطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ (٢) الموافقة على هيكل وطني لتصرف الشؤون؛ (٣) إذكاء الوعي وتبادل المعلومات. وتضمن التقرير ثمانية توصيات لمواصلة تطوير برنامج البداية السريعة.

٢٥- وأشارت الأمانة في رد إدارتها إلى دورها الذي تضطلع به حالياً أو اضطلعت به بصفتها وكالة منفذة لثمانية مشاريع من أصل ١١٨ مشروعاً منجزاً من مشاريع برنامج البداية السريعة (فضلاً عن مشروعين قيد التنفيذ) وإلى التوصيات المتصلة بالوكالات المنفذة التي ستراعي مراعاة تامة حيثما أمكن في المشاريع الحالية. وتمثلت الدروس المستخلصة الرئيسية فيما يلي: (١) ضرورة إدراج عنصر أوضح لإدارة المعارف وتبادلها في كل مشروع؛ (٢) ضمان مواءمة أغراض المشاريع بهدف كفاءة ملكية نتائج المشاريع واستمرارها في الأمد الطويل؛ (٣) الإسهام الأساسي للمشاريع التي يدعمها برنامج البداية السريعة في تدعيم المؤسسات وينبغي بالتالي تكثيف الجهود لضمان تناول هذه المسألة وإدراجها في تصميم المشاريع القادمة وتنفيذها.

### استعراض المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض

٢٦- رداً على بعض الشواغل بشأن مدى إمكانية الحفاظ على المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة حسب الجدول الزمني المحدد، كلفت المنظمة فريقاً من الخبراء الخارجيين المعنيين بالتقييم بإجراء استعراض لعملية المراجعة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ بغية الحصول على رأي مستقل بشأن التقدم المحرز بخصوص عملية المراجعة ومضمونها.

٢٧- واستنتج التقرير وجود البنية التحتية اللازمة لهذا المشروع في الوقت الحالي. وتبدو المراجعة الحادية عشرة قابلة للتحقيق بإدارة المشروع الصارمة وتحديد أهداف واضحة وواقعية لإنجاز مهمة جعل الإحصاءات

المتعلقة بمعدل المراضة ومعدل الوفيات قابلة للمقارنة واستعراض الناتج الحالي. ودعمًا للتحليل الوارد في التقرير، قدم التقرير عدة توصيات مفصلة في المجالات التالية: تحديد الهدف؛ الإشراف على المشروع؛ تعزيز قدرة الأمانة الداخلية؛ تخطيط المشروع وإدارته؛ الاتصال والتسويق والتوعية والشفافية؛ تصريف الشؤون؛ تكوين الثقة؛ التثقيف أثناء التجارب الميدانية وبعدها.

٢٨- وأيدت الأمانة في رد إدارتها في أيار/ مايو ٢٠١٥ محور التركيز المقترح للمرحلة الثانية للمشروع. ودعمت التوصيات الواردة في التقرير والإطار الزمني المقترح الذي تعتمد عليه خطة منقحة للمشروع مصممة لضمان تهيئة المراجعة الحادية عشرة كي تنتظر في اعتمادها جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون في عام ٢٠١٨.

### المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والممول من مرفق البيئة العالمية "تجريب التكيف مع تغير المناخ من أجل حماية صحة الإنسان"

٢٩- مُوّل البرنامج التجريبي الخاص بالتكيف مع تغير المناخ من أجل حماية صحة الإنسان من مرفق البيئة العالمية الذي ينص نظامه الأساسي على إجراء تقييم خارجي لمنتصف المدة وتقييم خارجي ختامي لجميع المشاريع الممولة. وصُمم هذا المشروع العالمي لتعزيز قدرة مؤسسات النظم الصحية الوطنية على التكيف تأهباً لمخاطر تقلب المناخ وتغيره المحدقة بالصحة وتصدياً لها. ووُضع بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية باضطلاع البرنامج الإنمائي بدور الوكالة المنفذة والمنظمة بدور الوكالة المنجزة. وكلفت المنظمة خبيراً خارجياً معنياً بالتقييم بإجراء هذا التقييم الختامي عقب تقييم لمنتصف المدة أُجري في أيار/ مايو ٢٠١٣.

٣٠- وكان الغرض من هذا التقييم تقدير أداء المشروع مقابل التوقعات المبينة في إطار المشروع المنطقي أي معايير الوجاهة والفعالية والكفاءة والاستدامة والتأثير. وعموماً، استنتج التقييم أن المشروع حقق نجاحاً باهراً بتقديم أمثلة ممتازة على أفضل الممارسات من عدة جوانب، بما في ذلك التصميم المدروس بإحكام والتعاون بين العديد من وكالات الأمم المتحدة وبناء القدرات وإدماج حماية الصحة للتصدي لمخاطر تغير المناخ في صميم السياسات والخطط الصحية الوطنية. وستعود مواصلة الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة بالفائدة على المشاريع القادمة. وقدم التقييم أيضاً توصيات بشأن تصميم مشاريع من هذا القبيل وتوجيهها ورصدها والإشراف عليها وتمويلها.

٣١- واتصلت العبرة الرئيسية التي استخلصتها المنظمة بأهمية وضع نهج أكثر تنظيماً لبناء القدرات ودعم البلدان بهدف ضمان استدامة النتائج وفعالية تعزيز قدرة النظم الصحية الوطنية على الصمود في مواجهة تقلب المناخ وتغيره.

### استراتيجية المنظمة العالمية لترصد المقاومة للأدوية المضادة لفيروس العوز المناعي البشري ورصدها

٣٢- كان الغرض المنشود من استراتيجية المنظمة العالمية لترصد المقاومة للأدوية المضادة لفيروس العوز المناعي البشري ورصدها أن ترصد ظهور المقاومة للأدوية المضادة لفيروس العوز المناعي البشري وانتشارها في السياقات المحدودة الموارد حيث يُكثَّف العلاج المضاد للفيروسات القهقرية. وقد كُلف بإجراء تقييم لنهاية المنحة في عام ٢٠١٤ بناءً على طلب الجهة المانحة الرئيسية وتولى فريق مستقل معني بالتقييم إجراء هذا التقييم.

وأشرفت لجنة توجيهية على التقييم وضمت أعضاء من المنظمة ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (الولايات المتحدة الأمريكية) ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. وقُدِّم التقرير الختامي عن التقييم في حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٣٣- واستنتج التقييم أن الأوساط العلمية تمنح الشرعية والمصادقية للمنظمة وشبكاتها الاستشارية المعنية بالمقاومة للأدوية المضادة لفيروس العوز المناعي البشري من أجل وضع المعايير. ويسلم بأن الدعوة لمواصلة تنفيذ المشروع الخاص بالمقاومة للأدوية المضادة لفيروس العوز المناعي البشري تواجه التحديات نظراً إلى تدني مستويات المقاومة المستتجة حتى الآن وتقلص أهمية الموضوع في البلدان المرتفعة الدخل. وعلاوة على ذلك، كانت الاستراتيجية لاتزال تعتبر أنها أكثر وجاهة من حيث الجوانب العلمية مقارنة بالجوانب البرمجية مما يعني استمرار مواجهة التحديات في الدعوة لدعمها وتمويلها. وهناك جهات شريكة مختلفة في البلدان تشجع البلدان على تنفيذ عناصر مختلفة من الاستراتيجية مما يعيق قدرتها على توكي استراتيجية متسقة. وعليه، ينبغي للمنظمة أن تعمل على وضع خطة عمل مشتركة ورفيعة المستوى مع الجهات الشريكة بهدف تحسين توافرها مع أولويات البلدان الضرورية.

٣٤- وشددت المنظمة في رد إدارتها على ارتياحها لإجراء تقييم موضوعي خارجي على أساس المشاركة الراسخة للجهات الشريكة لها. وكانت التوصيات العامة نافعة وسوف تمكن المنظمة من الحصول على التمويل لصياغة نهج أكثر استراتيجية من خلال وضع خطة عمل عالمية بشأن المقاومة للأدوية المضادة لفيروس العوز المناعي البشري وهو أمر يجري العمل عليه في الوقت الحالي. وكان يتوقع أن يفضي ذلك إلى تحسين توافر الجهات الشريكة وتعزيز مشاركتها والعمل الأكثر تركيزاً على التدخلات ذات الأولوية والتأثير الأكبر في البلدان. ومع ذلك، لم يؤد التقييم إلى ثبات التمويل أو زيادته نظراً إلى عدم متابعة الجهات المانحة الرئيسية لجميع التوصيات المنبثقة عن التقييم.

### اللجنة الاستشارية المعنية بممارسات التمنيع

٣٥- أنشأت المنظمة اللجنة الاستشارية المعنية بممارسات التمنيع في عام ٢٠١٠ برعاية برنامجها الموسع للتمنيع بهدف تقديم المشورة والتوصيات المستقلة المسندة بالبيانات والمبنية على التجارب تعزيزاً لتوفير برامج التمنيع وتحسيناً لذلك على الصعيد القطري. وانتقلت اللجنة الاستشارية المعنية بممارسات التمنيع في عام ٢٠١٤ إلى استخدام أسلوب تشغيلي جديد ورئي أن إعادة النظر في ولاية اللجنة وهيكلها وتطورها وعملياتها وتقييم ذلك أمر وجيه وأن أوانه لضمان استمرار وجاهة اللجنة وفائدتها. وأجرى فريق خارجي مستقل معني بالتقييم هذا التقييم وقُدِّم التقرير الختامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٣٦- واستنتج التقييم أن مشورة اللجنة المقدمة إلى المنظمة ومساهمتها في الممارسات التشغيلية للتمنيع تعتبران على نطاق واسع في عداد الإنجازات المحققة. وعلى الرغم من ذلك، مازالت اللجنة تفتقر إلى "رأي" معترف به في أوساط التمنيع ولابد من تعزيز الطابع الاستراتيجي لدورها وتوجهاتها في المستقبل. وتركز التوصيات المنبثقة عن التقييم على توكي المستوى الأمثل للأسلوب التشغيلي الجديد وتعزيز هذا الأسلوب الذي يعتبر أسلوباً ابتكارياً ويمكن استخدامه كنموذج لسائر اللجان الاستشارية التابعة للمنظمة. وينبغي أن ينتقل هيكل اللجنة التشغيلي إلى هيكل يتسم بما يلي: (١) يعزز طابعه الرسمي وبروزه في المنظمة وفي فريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي المعني بالتمنيع والتابع للمنظمة وسائر الأفرقة التي ترعاها المنظمة والجهات الشريكة المعنية بالتمنيع؛ (٢) تعزز تلبيته لاحتياجات المنظمة الحالية؛ (٣) يعزز طابعه الافتراضي كي يكون بالتالي أقل استهلاكاً للموارد؛ (٤) يشمل الخبرة والدعم المعززين والمتصلين بممارسات التمنيع على المستوى الإقليمي وفي بلدان معينة.



٣٧- وحظيت جميع التوصيات بقبول الأمانة الكلي أو الجزئي ويجري تنفيذها. وإذ صدر التقرير في الآونة الأخيرة فقط، لا يتوقع تجسيد تحسينات ملموسة إلا بصورة تدريجية واعتباراً من شهر أيار/ مايو ٢٠١٦ أساساً. ومع ذلك، فإن الدروس المهمة التي سبق استخلاصها هي التالية: تتطلب إدارة التغيير تعزيز التواصل مع جميع الأطراف المعنية ويكتسي الاهتمام والمشاركة على مستوى الإدارة العليا في الأمانة أهمية حاسمة لضمان إنجاز مهمة اللجنة ومخرجاتها.

### المجلس المستقل للرصد التابع للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال

٣٨- أنشئ المجلس المستقل للرصد التابع للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال في عام ٢٠١٠ لرصد عمل المبادرة وتوجيهه. ويعقد المجلس المستقل اجتماعاً كل ستة أشهر مع ممثلي الدول الأعضاء التي يتوطنها شلل الأطفال والمنظمة والجهات الشريكة لها في ظل المبادرة ويرفع تقريراً عن تقييمه المستقل للتقدم المحرز في الكشف عن سريان فيروس شلل الأطفال ووقف سريانه على الصعيد العالمي عقب كل اجتماع. وقد استنتج التقرير الثاني عشر الصادر بعد اجتماع المجلس المستقل في لندن (من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥) أن الحالات المسجلة حتى ذلك الحين في عام ٢٠١٥ بلغت أدنى مستوياتها في التاريخ. وبعد حذف نيجيريا مؤخراً من قائمة البلدان التي يتوطنها شلل الأطفال، لم يبق سوى بلدين هما أفغانستان وباكستان مما ينبغي اعتباره إنجازاً رئيسياً.

٣٩- واستنتج مجلس مراقبة شلل الأطفال المسؤول عن مراقبة مبادرة استئصال شلل الأطفال في قرار للتصويت الرسمي صادر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ أن حصيلة تحليله للسياسات قيد على الأرجح بوقف سريان فيروس شلل الأطفال في عام ٢٠١٦ والإشهاد الرسمي على استئصال شلل الأطفال بحلول عام ٢٠١٩. وخلص التقرير إلى احتمال تحقيق هذه الغاية الجريئة غير أن الأمر يستلزم تحسين الأداء الحالي. وسيطلب السيناريو المستهدف المعتمد الذي يحدد إطاراً زمنياً وموعداً نهائياً رسمياً جديدين للبرنامج تمويلياً إضافياً قدره ١٥٠٠ مليون دولار أمريكي يتصدر الميزانية المخصصة لاستئصال المرض. وفي حال عدم وقف سريان الفيروس بحلول عام ٢٠١٦، فسيكون من الضروري تخصيص مبلغ إضافي لا يقل عن ٨٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة من أجل التصدي للعواقب. ويمكن أن تصل قيمة هذا المبلغ بسهولة إلى ١٠٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة. وبالإشارة إلى هذا الإطار الزمني الجديد، أوصى المجلس المستقل للرصد في تقريره باتخاذ خمسة تدابير رئيسية كأدنى حد من التدابير اللازمة لإتاحة فرصة واقعية لمراعاة الموعد النهائي الجديد.

٤٠- وذكرت الأمانة في رد إدارتها أنها تقدّر عملية التعلم المتواصل المتجسدة في التقارير التي تصدر كل ستة أشهر عن المجلس المستقل للرصد. وترأس مدير إدارة استئصال شلل الأطفال في المنظمة اللجنة المعنية باستراتيجية المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال التي تشرف على الرد على هذه التوصيات. وأنجزت المنظمة أعمالاً ترمي إلى تنفيذ جميع توصيات المجلس المستقل أو بدأت إنجازها بالتعاون مع الجهات الشريكة لها في ظل المبادرة. وتحقق أهم تطور في إطار برنامج المنظمة في أفغانستان حيث تعمل المنظمة في الوقت الحالي مع جهات شريكة في مركز لعمليات الطوارئ على المستوى الوطني وفي مركزين على مستوى المقاطعات. وتمثلت الدروس الرئيسية الأخرى المستخلصة من التقييم في ضرورة الابتكار والعمل في ظل شراكات شديدة التماسك على المستوى الوطني وتدعيم ترتيبات تصريف الشؤون الخاصة بالمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال عن طريق إنشاء مجلس مراقبة شلل الأطفال ونظام واضح للأفرقة الإدارية على صعيد المبادرة.

## البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب

٤١- أنشئ البرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب في عام ١٩٩٥ باضطلاع البنك الدولي بدور الوكالة المالية والمنظمة بدور الوكالة المنفذة واختتم رسمياً في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥. وكان الغرض المنشود منه توسيع نطاق مكافحة داء كلابية الذنب لتشمل البلدان<sup>١</sup> الخارجة عن نطاق برنامج مكافحة داء كلابية الذنب لغرب أفريقيا<sup>٢</sup>. وركز نهج البرنامج على التوزيع الجماعي لدواء الإيفرمكتين عبر موزعين على مستوى المجتمع المحلي. وساهم البرنامج مساهمة كبيرة في القضاء على داء كلابية الذنب بوصفه مشكلة من مشاكل الصحة العمومية.

٤٢- وعملاً بالمذكرة الخاصة بالبرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب والقرارات التي اتخذتها بلدان يتوطنها داء كلابية الذنب ومنظمات إنمائية غير حكومية وجهات مانحة مختلفة مساهمة في البرنامج الأفريقي خلال منتدى العمل المشترك في دورته العشرين (أديس أبابا، في ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤)، أُجري تقييم نهائي للبرنامج تمثلت أغراضه فيما يلي: (١) تقييم فعالية البرنامج وكفاءته؛ (٢) تحليل تأثير البرنامج وتطبيقه للدروس المستخلصة على نطاق أوسع؛ (٣) تحديد أفضل الممارسات والدروس المستخلصة؛ (٤) إتاحة البيانات والاستنتاجات والتوصيات الملائمة وذات الصلة لجميع الجهات صاحبة المصلحة في إطار البرنامج بغية إرساء أساس للمشروع و/ أو البرنامج القادم بالتركيز على أمراض المناطق المدارية المهملة إذ طرأ تغيير أساسي في النهج المتبع بالانتقال من مكافحة داء كلابية الذنب إلى القضاء على الداء.

٤٣- واعتمدت لجنة الوكالات الراعية للبرنامج الأفريقي لمكافحة داء كلابية الذنب التقرير الختامي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ ووافق منتدى العمل المشترك على هذا التقرير في دورته العشرين. ويوجّه جزء من التوصيات المفصلة الواردة في التقرير إلى المنظمة وسائر الجهات صاحبة المصلحة المعنية بأمراض المناطق المدارية المهملة والجهات المانحة وجزء آخر إلى المشروع الخاص الموسع للقضاء على أمراض المناطق المدارية المهملة في أفريقيا. وقد اتخذت الأمانة في ردها عدة إجراءات قبل اختتام البرنامج وبعد ذلك تمشياً مع القرارات الصادرة عن منتدى العمل المشترك في دورته العشرين والداعية إلى اختتام البرنامج بحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ وإنشاء "كيان جديد خاص بأمراض المناطق المدارية المهملة" يشرف على تعجيل العمل ويدعمه من أجل مكافحة جميع أمراض المناطق المدارية المهملة التي تستجيب للعلاج الكيميائي الوقائي<sup>٣</sup>. وتشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر إنشاء فريق عامل ثم عقد اجتماع تشاوري على نطاق أوسع للجهات صاحبة المصلحة المعنية بأمراض المناطق المدارية المهملة مما أدى إلى إنشاء المشروع الخاص الموسع للقضاء على أمراض المناطق المدارية المهملة في أفريقيا؛ وتعبئة الموارد البشرية والمالية لتنفيذ ذلك المشروع على نحو فعال؛ وإحاطة وزراء الصحة بالمعلومات عن المشروع خلال الدورة الخامسة والستين للجنة الإقليمية لأفريقيا (إنجينا، من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥)؛ والتحضير لاستهلال المشروع على هامش جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين؛ ومشاركة الجهات الشريكة المعنية بأمراض المناطق المدارية المهملة والبلدان في تكثيف التدخلات لمكافحة هذه الأمراض. ويستجيب إطار المشروع الخاص الموسع للقضاء على أمراض المناطق المدارية المهملة في أفريقيا وخطة عمله لجميع التوصيات المقدمة إلى الأمانة ضمن التقرير عن التقييم. وستقدّم معلومات مفصلة عن التقدم الذي تحرزه الأمانة بشأن المشروع إلى الأجهزة الرئاسية.

١ أنغولا وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وغانا وكينيا وليبيريا وملاوي وموزامبيق ونيجيريا ورواندا وجنوب السودان والسودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٢ أنشئ البرنامج عام ١٩٧٤ في ١١ بلداً من بلدان غرب أفريقيا وركز على مكافحة النواقل.

٣ داء الخيطيات للمفاوية وداء البلهارسيا والأمراض التي تسببها الديدان المنقولة بواسطة التربة والتراخوما وداء كلابية الذنب.

## إبقاء البلدان في محور التركيز: تقييم أداء المنظمة لأدوارها ووظائفها في منطقة المحيط الهادئ، وتعزيز الدعم القطري في مكتب المنظمة الإقليمي لغرب المحيط الهادئ

٤٤- تولى إجراء هذين التقييمين الخارجيين مكتب المنظمة الإقليمي لغرب المحيط الهادئ كجزء من سلسلة تقييمات لجمع البيانات بشأن المبادرات في سياق إصلاح المنظمة منذ عام ٢٠٠٩، والذي تضمن الاستناد إلى ثقافة التقييم. حلل التقييم الأول تقديم عمل المنظمة في منطقة المحيط الهادئ، حيث تنتشر الدول الجزرية الواحدة والعشرون والمناطق التابعة لهذه المنطقة الفرعية على امتداد أكبر محيطات العالم، مما يستلزم بالتالي استجابة فريدة من نوعها. وقد تم إجراء التقييم الثاني استجابةً للتوصية المحددة الواردة في الاستعراض المجرى عام ٢٠١٢ بضرورة "تقييم ما إذا كان المكتب الإقليمي يركز فعلاً على البلدان". وأجري التقييمان في الثانية ٢٠١٣-٢٠١٤، وقامت الإدارة العليا في المكتب الإقليمي باستعراض التقييمين إلى جانب التقييمات والمدخلات الأخرى ذات الصلة المأخوذة من المكتب الإقليمي والمكاتب القطرية، بما في ذلك المداولات التي تمت في المشاورة السادسة بعد المائة لممثلي المنظمة ومسؤولي الاتصال القطريين (مانिला، ٢٤-٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٤).

٤٥- استعرض التقييم الأول أداء أدوار المكتب الإقليمي ووظائفه في منطقة المحيط الهادئ، ودور شعبة الدعم التقني للمحيط الهادئ، وعلاقات المكتب الإقليمي مع سائر مكاتب المنظمة وأصحاب المصلحة، والقيمة المضافة منه في تحقيق نتائج أفضل على المستوى القطري. وركز النهج المستخدم في التقييم الثاني على الاستناد إلى، والمساعدة في، تنفيذ التوصيات التي سبق تقديمها في تقارير ووثائق متعددة صدرت في إطار جهود الإصلاح، بناءً على استعراض مكتبي ومقابلات شخصية ومناقشات جماعية مركزة، بُغية توثيق عدد كبير من المقترحات المتعلقة بالتغيير في المستقبل وتحديد أولوياتها. وتمخض التقييم الثاني عن مسودة خطة تنفيذ ذات إجراءات ومسؤوليات وأطر زمنية محددة، أسهمت في وضع مبادرة الإصلاح الجديدة الخاصة بالمكتب الإقليمي تحت عنوان "إبقاء البلدان في محور التركيز".

٤٦- تتعلق الدروس الرئيسية المستخلصة من هذين التقييمين بالتطور المستمر في الطريقة التي تعمل بها المنظمة. ورغم أن مهمة المنظمة لم تتغير وأنه يتعين على مقرها الرئيسي أن يتحلى بنظرة عريضة على مستوى العالم، فإنه يلزم أن يراعي التركيز على المستوى الإقليمي مراعاة كبيرة احتياجات شتى الدول الأعضاء والمكاتب القطرية. وتتمثل احتياجات المكتب الإقليمي في الآتي: الحاجة إلى المزيد من الوقت بُغية تقييم إلى أي مدى حقق برنامج الإصلاح الإقليمي الأغراض المتوخاة منه؛ والإدلاء بالتعليقات بُغية التصدي لإجراءات الإصلاح غير المكتملة، مع الاستمرار في الوقت نفسه في إعادة تحديد الأولويات بُغية تلبية التحديات الناشئة، استناداً إلى قصص النجاح والإنجازات المتحققة حتى الآن.

## تسريع وتيرة التحسينات التغذوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

٤٧- تمثل الهدف من هذا التقييم، والذي أجراه فريق تقييم خارجي مستقل في عام ٢٠١٥، في تقييم ملاءمة وأداء مشروع تسريع وتيرة التحسينات التغذوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والذي استمر على مدار الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ وقدم دعماً لأحد عشر بلداً في جهودها المبذولة بُغية تحسين الوضع التغذوي للنساء والأطفال، وخصوصاً عن طريق مساعدة البلدان في بناء نظم معلومات صحية وطنية مستدامة. ويحقق التقييم هدفين في آنٍ واحد ألا وهما بيان حسابات الاستثمار الخاص بالجهة المانحة الرئيسية للمشروع، والتي تم إجراء المشروع بناءً على طلبها، علاوةً على إتاحة فرصة للتعليم التنظيمي للمنظمة بشأن تأثير المشروع. ويتولى تنفيذ المشروع الإدارة المعنية بالتغذية من أجل الصحة والتنمية بالمنظمة بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لأفريقيا ومكاتب المنظمة القطرية المعنية.

٤٨- خلص التقييم إلى أن المشروع قد حقق نجاحاً حظي ببالغ التقدير من جميع أصحاب المصلحة فيه وإلى أن المشروع، بالنسبة لبعض البلدان المستهدفة به، كان هو المشروع الوحيد المخصص لتعزيز نظام الترصد التغذوي بالبلدان. ورغم أن مدة المشروع كانت قصيرة إلى درجة يتعذر أن تسفر عن تأثير مستدام حتى الآن، فقد عزز المشروع الشراكات الرامية إلى تحسين البرامج الخاصة بالترصد التغذوي، وأسهم في استئجار الملكية الوطنية للبرنامج التغذوي وفي تعزيز القدرات القطرية في هذا المجال. وتعلقت التوصيات الرئيسية باستراتيجية نهاية المشروع، وعملية المراجعة، والترتيبات الانتقالية الأخرى.

٤٩- وذكرت الأمانة في رد الإدارة الصادر عنها أنه تم توزيع تقرير التقييم على الجهات المانحة والشركاء في المشروع. وتم في الوقت نفسه تنقيح خطط العمل القطرية. وتمثلت الدروس الرئيسية المستفادة من هذه العملية في أهمية المشاركة المستمرة مع السلطات الحكومية والشركاء، وأهمية التركيز المتجدد على التصدي للتحديات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروع عبر مستويات المنظمة الثلاثة.

### المشروع والصندوق المشتركان بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي (الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي)

٥٠- تم النص على هذا التقييم الخارجي النهائي للمشروع كمطلب في الوثيقة التأسيسية لمشروع الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي في عام ٢٠٠٣، وتولى إجراؤه الفريق الاستشاري لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بالصندوق الاستئماني. وتمثل الغرض منه في تقييم أداء الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي ونتائجه بعد مضي ١٠,٥ سنوات من مدته البالغة ١٢ سنة. بوجه عام، خلص التقييم إلى أن الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي حقق نجاحاً في الوفاء بولايته الأساسية المتمثلة في توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في هيئة الدستور الغذائي، مع رضا الغالبية العظمى من المشاركين، أو رضاهم الشديد، عن مشاركتهم. وساعدت النتائج التفصيلية للصندوق في توجيه دفة المناقشات في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وفيما بين الدول الأعضاء بهيئة الدستور الغذائي بشأن التدابير المستقبلية الممكنة لتعزيز مواصلة المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في هيئة الدستور الغذائي.

٥١- انتهى الصندوق الاستئماني الأول لهيئة الدستور الغذائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كما هو متوخى في الوثيقة التأسيسية للمشروع. وحل محل هذا الصندوق مبادرة خلفته (الصندوق الاستئماني الثاني لهيئة الدستور الغذائي) الذي ظهر للوجود في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وسوف يستمر لمدة ١٢ سنة؛ تم تصميم الصندوق واستحدثه بمراعاة النتائج والتوصيات الواردة في التقييم النهائي للمشروع بخصوص الصندوق الاستئماني الأول لهيئة الدستور الغذائي.

٥٢- وتعلق الدروس الرئيسية المستفادة من هذا التقييم بما يلي: (١) ضرورة أن يظل البرنامج مرناً وقابلاً للتكيف عند استمراره لمدة ١٢ سنة، ولا سيما في تعيين موظفيه ومن حيث العمل على بناء القدرات في البلدان؛ (٢) ضرورة وجود تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام؛ (٣) أهمية ممارسات الرصد والتقييم الجيدة، بما في ذلك تصميم بيانات التقييم وسائر الاحتياجات في البرنامج من نشأته؛ (٤) استمرارية الحوار مع أصحاب المصلحة كأحد عوامل النجاح الرئيسية لإدارة البرنامج وتنفيذه.

## وضع المذكرة المفاهيمية للصندوق العالمي

٥٣- في أيار/ مايو ٢٠١٤، وقّع الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا للمرة الأولى اتفاق تعاون هام مع المنظمة بهدف تغطية فجوة التمويل في الدعم التقني المقدم للبلدان العاكفة على إعداد مذكرات مفاهيمية بشأن نموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي. وأجرى هذا التقييم المستقل، في سياق هذا الاتفاق، فريق تقييم خارجي في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل ٢٠١٥ بهدف تحديد جودة الدعم التقني الذي تقدمه المنظمة للبلدان المتقدمة بطلبات الحصول على تمويل من الصندوق العالمي من خلال نموذج التمويل الجديد الخاص به، ويهدف الارتقاء بهذا الدعم خلال تنفيذ الاتفاق. شمل هذا التقييم ما يلي: (١) دعم المنظمة التقني القصير الأجل؛ (٢) دور المنظمة في مساعدة البلدان في العملية العامة لوضع المذكرات المفاهيمية الخاصة بنموذج التمويل الجديد؛ (٣) مشاركة المنظمة مع آليات التنسيق القطرية الخاصة بالصندوق العالمي؛ (٤) دعم المنظمة للبلدان في تحديد وتنسيق الدعم القطري بشأن شتى المدخلات المطلوبة؛ (٥) تعاون جميع مستويات المنظمة مع الشركاء التقنيين والأفرقة التابعة للصندوق العالمي.

٥٤- وقد تركزت استنتاجات الاستعراض وتوصياته على أربعة مجالات رئيسية: الجودة التقنية للدعم المقدم من المنظمة وتوقيته الملائم؛ الجوانب التشغيلية لتنفيذ الدعم من حيث مستوى التعاون والتنسيق والاتصال؛ تأثير الدعم على البلدان المتلقية؛ التصورات الخارجية لمستوى مواءمة الدعم الممنوح مع المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات الدولية، ومدى فعاليته وكفاءته.

٥٥- ومن خلال تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض، تم بدرجة كبيرة تعزيز التعاون والتبادل بين المنظمة والصندوق العالمي وسائر الشركاء. وظلت جودة المذكرات المفاهيمية المقدمة إلى الصندوق العالمي عالية خلال عمليات الاستعراض الأخيرة التي قام بها فريق الاستعراض التقني. ومكّن الفهم الأفضل لنموذج التمويل الجديد الخاص بالصندوق العالمي واتفاق التعاون المنظمة من التوفيق بشكل أفضل بين الدعم الذي تقدمه وبين الأطر الزمنية المضغوطة لنموذج التمويل الجديد. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على ورقة تصدر بوصفها رداً على التوصية المتعلقة بإيصال القيمة المضافة التي تحققها المنظمة بشكل أفضل وأكثر استباقيةً للشركاء بهدف تجنب التصورات الخاطئة. وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات قيد التنفيذ بهدف تعزيز الدعم الأطول أجلاً الذي يمكن أن تقدمه المكاتب القطرية التابعة للمنظمة.

## مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال

٥٦- تدعم مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة الرشيدة للاستجابات التغذوية على المستوى القطري بشأن الأطفال دون سن الخامسة والنساء. وتجمع المبادرة بين برنامج الغذاء العالمي، والذي يستضيف أمانة المبادرة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (بضطلع الأخير بدور استشاري). بدأت أنشطة المبادرة في عام ٢٠٠٨، وتم توسيع نطاقها في عام ٢٠١٠. وقد شمل هذا التقييم الخارجي السنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، وركز على دور الأمانة التابعة للمبادرة وفعاليتها عملها في ثمانية بلدان من البلدان العشرين المستهدفة بالمبادرة. وأحاط المجلس التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي علماً بالتقرير الموجز الخاص بالمبادرة في دورته العادية الثانية (روما، ٩-١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥).

٥٧- وخلص التقييم إلى أن وتيرة التقدم المحرز في البلدان المشمولة بالاستعراض كانت متفاوتة، وأن إنجازات المبادرة ومواطن ضعفها جاءت انعكاساً لجودة تصميمها وتنفيذها. وسوف تقتضي نتائج المبادرة استثمارات وجهود

إضافية من أجل تحقيق استدامة هذه الأهداف. وكذلك فقد أصبحت المبادرة مؤخراً الهيئة التنسيقية لإطار الأمم المتحدة لتعزيز التغذية، والذي قدم فرصاً لتحقيق مزيد من المواءمة ولتحييد المخاطر التي تواجهها مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال.

٥٨- وقد صدرت ثمان توصيات مفصلة للمرحلة القادمة من المبادرة تغطي ما يخص المبادرة من حيث الوظيفة، والرؤية، والاستراتيجية ومحور التركيز المستقبلي، ونهوج الشراكة، ونظرية التغيير، والتخطيط التشغيلي، والمساعدة التقنية، والتعاون بين الوكالات والالتزام، وخيارات التمويل، والآليات الإدارية وآليات المساءلة. وسوف يستلزم بعض هذه الجوانب صدور قرارات سياسية. واستجابةً لهذه التوصيات، تم في الوقت نفسه إعداد مسودة خطة عمل ومناقشتها في اجتماع وجهاً لوجه عقدته اللجنة التوجيهية للمبادرة.

### أحدث البيانات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات من التقييمات الأخيرة المقدمة في التقرير السنوي للتقييم إلى الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي في أيار/مايو ٢٠١٥

#### وظيفة تعبئة الموارد في المنظمة

٥٩- كان الهدف من هذا التقييم هو استعراض التنظيم والعمليات الخاصة بوظيفة تعبئة الموارد في الوقت الحالي في سياق إطار تعبئة الموارد الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٥، وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز جهود المنظمة في تعبئة الموارد.

٦٠- يتضمن التقدم الذي تواصل إحرازه في العام الماضي التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بما يلي: (١) توضيح المسؤوليات عن الأدوار الرئيسية للحفاظ على علاقات استباقية مع الجهات المانحة الرئيسية التي تم تحديدها في إطار الوحدة المعنية بتنسيق تعبئة الموارد التي تم إنشاؤها حديثاً، والتي تم تكليف مديري الحوافز بها بالتعامل مع جهات مانحة محددة؛ (٢) إجراء تحليل منتظم لموقف التمويل بوجه عام والفجوات الحالية من خلال فريق تنسيق تعبئة الموارد العالمية، بالتعاون الوثيق مع إدارة التخطيط وتنسيق الموارد ورصد الأداء وبدعم من شبكات الفئات ومجالات البرامج.

٦١- وعلاوة على ذلك، حل محل مبدأ سقف الميزانية، السياسة المنقحة لإدارة الميزانية وإجراءات التشغيل القياسية بخصوص عمليات الاستعراض على صعيد المنظمة ككل، والتخصيص والإدارة الاستراتيجية للموارد المرنة، ويسترشد هذا الأمر بفريق السياسات العالمية وتتولى إدارة التخطيط وتنسيق الموارد ورصد الأداء أمر إدارته. ويجري في الوقت الراهن تقديم تدريب منتظم بشأن تعبئة الموارد في المكاتب الإقليمية، وقد كانت الوحدة المعنية بتنسيق تعبئة الموارد تعمل عن كثب مع إدارة التنسيق والتعاون القطري مع منظومة الأمم المتحدة من أجل إطلاع رؤساء المكاتب القطرية التابعة للمنظمة على شتى المنصات وكذلك مع إدارة تطوير الموارد البشرية بشأن الدورات التدريبية لتوجيه الموظفين. وقد حدد مسؤولو التنسيق المعنيون بتعبئة الموارد في المكاتب الإقليمية نظيراً في كل مكتب قطري تابع للمنظمة للقيام بدور منسق طلبات دعم تعبئة الموارد ونشر المعلومات على المستوى القطري.

٦٢- وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم توضيح رسالة المنظمة إلى المساهمين والشركاء بشأن الأموال المتاحة وفجوات التمويل، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية المحدثة للميزانية البرمجية والتي تم إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وقد ساعدت هذه البوابة في زيادة مستوى الشفافية في سياق المشاركة مع المساهمين، وخصوصاً فيما يتعلق بالحوار الخاص بالتمويل. وفيما يتعلق بالمساهمات الطوعية الأساسية، فإن توقيتاتها ومعايير توزيعها تتسم بالشفافية التامة في الوقت الراهن، حيث يتم عرضها أيضاً في البوابة الإلكترونية المحدثة للميزانية البرمجية. ويتم بصفة منتظمة تحديث البيانات الموجزة عن المانحين بتحليلات ومعلومات مالية جديدة وأكثر تعمقاً عن المانحين، ويجري بناءً على ذلك تكييف أغراض تعبئة الموارد والمبادرات. ويتم توزيع البيانات الموجزة عبر المنظمة مرتين سنوياً، قبل اجتماعي الأجهزة الرئاسية الرئيسية في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو.

### حوار المنظمة الخاص بالتمويل

٦٣- تم إجراء هذا التقييم وفقاً للمقرر الإجرائي ج ص ٦٦ (٨) (٢٠١٣) وكان الغرض منه هو تقييم ما إذا كان الحوار الخاص بالتمويل والأنشطة ذات الصلة الخاصة بتعبئة الموارد قد أدى إلى تحسين المواعيد والقدرة على التنبؤ والمرونة والشفافية في تمويل المنظمة، وما إذا كان قد أدى إلى توسيع نطاق قاعدة مساهمي المنظمة.

٦٤- وبما أن الحوار الخاص بالتمويل يتم إجراؤه كل عامين، فقد تعين على المنظمة أن تنفذ التوصيات المعنية على مراحل. وقد بدأ بالفعل تنفيذ تلك التوصيات، والتي لم ترد فعلياً باعتبارها منجزة في آخر تقرير سنوي للتقييم، في سياق التخطيط والإعداد للحوار التالي الخاص بالتمويل عقب التقييم (جنيف، ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). وسوف يتم تنفيذ الأجزاء التي لاتزال غير منجزة من العمل في أعقاب ذلك، مع مراعاة سائر المبادرات الجارية، بما في ذلك وضع أداة لإدارة المشاركة على الصعيد العالمي.

٦٥- تضمن الحوار الخاص بالتمويل في عام ٢٠١٥ مؤشرات الأداء الرئيسية لأول مرة. وتم وضع استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد كجزء من استراتيجية التمويل الخاصة بالمنظمة، والتي ناقشها المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة المنعقدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وسوف تتم مناقشة تمويل الميزانية البرمجية للثلاثين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمزيد من التفصيل خلال جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين في أيار/مايو ٢٠١٦.

٦٦- وتناول الحوار الخاص بالتمويل في عام ٢٠١٥ نسخة محدثة من البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية، والتي تعرض تفاصيل إضافية وتعرض التدفقات المالية إلى المستوى القطري ومجالات البرامج. وسوف تتم مواصلة تحديث البوابة الإلكترونية لتوفير المزيد من الشفافية، ولاسيما من حيث الإبلاغ عن النتائج. وعلاوةً على ذلك، فإن الأموال المرنة من قبيل المساهمات الطوعية، والتي يتم عرضها أيضاً على البوابة الإلكترونية، تتم إدارتها بصورة استراتيجية، مع تقديم المديرية العامة إرشادات واتصالات منتظمة عبر المنظمة.

### إصلاح المنظمة، المرحلة ١ وإصلاح المنظمة، المرحلة ٢

#### البرنامج المعني بالإدارة الرشيدة للأدوية

٦٧- شمل التقييم الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢ واستهدف تقييم إنجازات البرنامج والتحديات التي واجهته والدروس المستفادة، واستهدف كذلك المساهمة في استراتيجية المنظمة بشأن الإدارة الرشيدة في القطاع الصيدلاني.

١ انظر الوثيقتين مت ١٣٨/٥ وح ٦٩/٤ بشأن نبذة عن تنفيذ الإصلاح للاطلاع على أحدث المعلومات حول التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الإصلاح.

٦٨- منذ آخر تقرير سنوي للتقييم، تم تلقي تمويل إضافي للفترة حتى نهاية عام ٢٠١٧، وهو ما مكن من مواصلة تطوير المجموعة التقنية للإدارة الرشيدة للأدوية وفقاً للتوصيات الواردة في التقييم. وقد تطور التقرير في الوقت نفسه ليدعم البلدان في تحسين تصريف الشؤون بطريقة متكاملة وليس فقط كبرنامج مستقل للإدارة الرشيدة.

### الارتقاء بالصحة الجنسية والإنجابية

٦٩- البرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، يخضع بشكل دوري لتقييمات خارجية مستقلة لضمان فعاليته وكفاءته في تنفيذ ولايته.

٧٠- منذ آخر تقرير سنوي للتقييم، أحرز المزيد من التقدم في تحسين آليات إعداد التقارير في البرنامج الخاص عن طريق توضيح النتائج التي يحققها البرنامج، على نحو منفصل عن النتائج المحققة بفضل إعداد البرامج في الصحة الإنجابية. وتم تشكيل "تحالف البرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري" والذي يهدف البرنامج الخاص من خلاله تعزيز مشاركة البرامج البحثية بالبلدان المشمولة بالبرنامج في برنامجه البحثي العالمي. ويجري إعداد استراتيجية جديدة للاتصالات والدعوة بمساعدة من شركة اتصالات رائدة، والتي تستهدف جملة أمور منها تعزيز وضع المبادئ التوجيهية والبيانات موضع الاستخدام في البلدان. وأخيراً، تم بصورة موسعة تنقيح الترتيبات الخاصة بالمشاركة مع الجهات الراعية، وذلك بهدف تعزيز المشاركة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة والأهداف الواردة في الاستراتيجية العالمية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن صحة المرأة والطفل.

### الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٧١- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

= = =